



جامعة القاضي عياض
UNIVERSITÉ CADI AYYAD
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
Faculté des Lettres et des Sciences Humaines

مجلة العلوم الإنسانية

خفاف

مجلة علمية محكمة



العدد الثالث - 2019

صفاف

مجلة علمية محكمة

العدد الثالث - 2019

مجلة فصلية علمية ومحكمة تصدرها كلية الآداب والعلوم الإنسانية
بجامعة القاضي عياض - مراكش - المغرب

المدير : عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية
عبد الرحيم بنعلي

المنسق العام : جمال راشق

اللجنة العلمية

السيدات والسادة الأساتذة:

GRAVARI BARBAS Maria, IREST, Université Paris 1 Panthéon-Sorbonne, France, **ELLOUMI Mohamed**, INRAT, Tunisie, **LAOUNA Abdellah**, CERGé, Université Mohamed V Rabat, **DEBARBIEUX Bernard**, Université de Genève, Suisse, **NAVARRO PALAZON Julio**, Escuela de Estudios Arabes des Granada, CSIC, Espagne, **SKOUNTI Ahmed**, Institut National des Sciences de l'Archéologie et du Patrimoine, Rabat, **GIRAUT Frédéric**, Département de Géographie, Université de Genève, Suisse, **HERNANDEZ ARMENTEROS Salvador**, Universidad de Granada, Espagne, **BOUBRIK Rahal**, Département de Sociologie, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Université Mohamed V de Rabat, **TOZY Mohamed**, UMRVIP et Sciences po, Aix en Provence, France, **PULVAR Olivier**, Université Antilles-Guyane, Centre de Recherche sur les Pouvoirs Locaux dans la Caraïbe – CNRS UMR 8053, **HILLALI Mimoun**, Institut Supérieur International de Tourisme, Tanger, Maroc, **PERALDI Michel**, directeur de recherche au CNRS et Centre Jacques Berque pour le développement des Sciences Sociales à Rabat (Maroc), **BOUMAZA Nadir**, Université Pierre MENDES France- Grenoble 2, **LANDEL Pierre – Antoine**, CERMOSEM, UJF, Mirabel – France, **PECQUEUR Bernard**, Institut de Géographie Alpine, PACTE (UMR CNRS 5194 – Université J. Fourier, Grenoble – France).

لجنة التحرير

السيدات والسادة الأساتذة

ثريا بركان- جمال راشق- خديجة الزاهي- سعيد بوجروف
عبد الرحيم بنعلي - محمد موهوب

عناوين التواصل

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، صندوق بريد 3737

أمرشيش - 40000 مراكش - المغرب

الهاتف : 00212524302742 الفاكس : 00212524302039

البريد الإلكتروني : revueflm@gmail.com الموقع : http://www.flm.uca.ma.ac

الايداع القانوني: 2018PE0010

ردمك: 2605-6410

لوحة الغلاف للفنان ماحي بنين

تعبر المقالات عن آراء أصحابها فقط

صفاء

مجلة العلوم الإنسانية

مجلة 'صفاء' كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش

شروط النشر

- مجلة ضفاف مجلة علمية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والأعمال التي تدخل في مجال العلوم الإنسانية.
- مجلة فصلية.
- تنشر المجلة مقالات ودراسات وأبحاثاً أصلية لم يسبق نشرها ولا تقديمها للنشر.
- تخضع الأعمال المقترحة للنشر لشروط البحث العلمي المتعارف عليها من حيث التوثيق وذكر المصادر والمراجع المعتمدة.
- تعبر الأبحاث المنشورة بالمجلة عن آراء أصحابها.
- تقدم الأبحاث في نسخة مطبوعة ونسخة إلكترونية.
- تلتزم المقالات بالمعايير التقنية للنشر بالمجلة، فتكتب المقالات العربية بخط 14 Sakal majalla والمقالات بالحرف اللاتيني بخط 11 Times New Roman.
- تكتب الهوامش أسفل الصفحة بخط 10 Times New Roman.
- ينبغي ألا تزيد صفحات البحث عن 20 صفحة..
- يذكر الباحث اسمه واسم بنية البحث والجامعة-المؤسسة التي ينتمي إليها في الصفحة الأولى.
- يقدم الباحث ملخصاً لبحثه مستقلاً عن المقال.
- يكتب ملخص للبحث بلغة غير اللغة التي كتب بها.
- تخضع المقالات والبحوث المقدمة للمجلة للتحكيم، ويلتزم الباحث بإجراء التعديلات التي يقترحها المحكمون في أجل أقصاه 15 يوماً بعد توصله بها.
- تحتفظ المجلة بحقوقها في عدم نشر أي بحث لا يستجيب لشروطها.
- لا ترد الأبحاث إلى أصحابها نشرت أو لم تنشر.
- تحتفظ المجلة بحقوق التأليف وإعادة النشر الورقي أو الإلكتروني للمقالات المنشورة بها.
- المقالات المقدمة للنشر لا يجب أن تنتهك حقوق مؤلفين أو ملكية أطراف آخرين.



مجلة العلوم الإنسانية

مجلة علمية محكمة

العدد الثالث - 2019

إصدار كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة القاضي عياض - مراكش - المغرب

شكر

تتقدم هيئة تحرير مجلة "خفاف" للعلوم الإنسانية
بخالص تشكراتها لكل من ساهم في إغناء هذا العدد،
كما توجه شكرها الجزيل للأساتذة الأجلاء الذين لم
يتروا في قراءة المقالات وتقييمها وتعيمها.

هيئة التحرير

فهرس المحتويات

9.....	كلمة العدد
	عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية
11.....	تقديم
	عبد اللطيف البرنيسي ومحمد الخداري
13.....	أنهار المغرب القديم من خلال المصادر القديمة
	عبد اللطيف البرنيسي
23.....	توطین المدن المغربية التاريخية وعلاقتها بالنهر: محاولة في الجغرافيا التاريخية
	أحمد الحلاسي
47.....	النهر في الاستراتيجية العسكرية السعدية : واد المخازن أنموذجا
	توفيق محمد القبائي
65.....	المدن الواحية : تأثير التعمير ونمط العيش على البيئة بتزنيت
	محمد مسكيت وخديجة الزاهي
85.....	مظاهر الهشاشة بالمجال الواحي المغربي، حالة واحات إقليم كلميم
	لحسن بلالي، صلاح الدين طبلاط، عبد القادر اسباعي، خلف الغالبي
103.....	التقارب الثقافي الاسلامي الألماني "جوته أنموذجا"
	مولاي الصديق سلاح الحق

121.....	الذاكرة الجمعية الاستهلاكية دراسة في سوسيلوجية الاستهلاك والتبضع بالمساحات التجارية الكبرى بمراكش
	يوسف زكار
145.....	الفلسفة والتقليد السحري بالأندلس : المجريطي ومدرسته
	محمد البوغالي
175.....	الاقتضاء والحساب المنطقي للدلالة عند فريجه
	سعيد النكر
201.....	شلاير ماخروإشكالية بناء قانون للثيولوجيا
	حمادي هباد
227.....	الأحكام المسبقة والوعي التاريخي عند هانز غيورغ غادامر
	أحمد الفرحان

كلمة العدد

يسعدنا أن نقدم لجمهور القراء الأعزاء العدد الثالث من مجلة ضفاف التي تصدر عن كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش، وهو عدد حافل بالمقالات العلمية الغنية والمتميزة، والتي حرصت هيئة تحرير المجلة ولجنة قراءتها على أن تعمل ما في وسعها لكي تخرج المجلة لعموم الباحثين من طلبة وأساتذة ومهتمين في أحسن حلة .

ونغتتم فرصة صدور هذا العدد، لنعرب عن تقديرنا البالغ للمجهودات التي تبذلها لجنة التحرير مشكورة، في مختلف مراحل إعداد وإخراج هذا المشروع العلمي الطموح سواء تعلق الأمر باختيار وانتقاء المادة العلمية، أو عمليات طباعة ونشر كتيبه، مقدرين حرصها على الأصالة العلمية، واحترام ضوابط النشر.

إن النهج الأكاديمي المتبع، والخط التحريري الملتزم به، لمن شأنهما أن يكسبا هذه المجلة، ومن خلالها المؤسسة التي تنتهي إليها، حظوة كبيرة بين جبهة الباحثين، وأن يرقيا بها إلى مصاف الإصدارات العلمية المتميزة ليس على الصعيد الوطني والعربي فحسب بل على المستوى الدولي، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المكانة التي تحظى بها جامعة القاضي عياض إفريقيا ودوليا. ويعود الفضل في كل ذلك إلى تضافر جهود الأساتذة والإداريين والتقنيين، فلهم منا جميعا جليل الشكر والثناء.

ويطيب لي أن أوجه تقديري كذلك للسيدات والسادة الأساتذة الباحثين الذين أغنوا هذا العدد بمساهماتهم العلمية القيمة، سواء المنتمين إلى كليتنا أو العاملين بمؤسسات جامعية أخرى، موجها الدعوة للجميع من أجل تجديد المشاركة وإغناء الأعداد المقبلة بدراساتهم وأبحاثهم، كما لا تفوتني الفرصة دون أن أوجه طلبتنا الباحثين الشباب في سلك الدكتوراه من أجل الانخراط الجدي في الإنتاج العلمي، وبلورة مشاريعهم البحثية في مقالات، تستجيب للمتطلبات العلمية والفنية التي يسعى هذا المنبر إلى نشرها.

لقد حرصنا أشد ما يكون الحرص على أن يصدر هذا العدد كسابقه، مستوفيا للشروط والضوابط العلمية والفنية، ولما بمختلف التخصصات المعرفية في العلوم الإنسانية. ومن جهة ثانية أن تكون محتويات هذا العدد وفقا للمسار الذي رسمناه جميعا للمجلة باعتبارها منبرا للقراءات والمقاربات المنهجية والدراسات الجادة التي يقترحها مختلف الباحثين المتخصصين في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومما زادنا سرورا وغبطة كون

الأبحاث التي يتضمنها هذا العدد، سواء المقدمة باللغة العربية أو الفرنسية، تطرح مجموعة من القضايا المعرفية والمنهجية، كما تطرح بعض المقاربات الاستمولوجية، إضافة إلى المقترحات العلمية والتطبيقية في ميادين متعددة تعنى بالإنسان والمجال الطبيعي بكل أنماطه الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وهي مساهمات علمية رصينة لمختصين بارزين وباحثين شباب في الجغرافيا والتاريخ وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا والفلسفة.

أملنا أن يجد القارئ الكريم ما يشبع نهمه العلمي ويغذي زاده المعرفي من خلال المواد المنشورة، وسعينا كذلك أن نكون قد أسهمنا في مواصلة بلورة الهدف النبيل الذي تنشده مجلتنا، حتى تكون منبرا علميا جديرا بالتقدير، يجد فيها الباحثون ضالهم، ويتحقق من خلالها الإشعاع الكبير لمؤسستنا ولجامعتنا.

والله ولي التوفيق

عميد الكلية

ذ. عبد الرحيم بنعلي

تقديم

لعب الماء دورا مهما في نشوء الحضارات وفي تطور المجتمعات الإنسانية، وبالرجوع إلى اهتمامات الباحثين بموضوع الماء نلاحظ أن ظهور الإيكولوجيا كحقل معرفي سمح، ومنذ مؤسسيه الأوائل أمثال (Jean- Baptiste Lamarck - Alexander Von Humboldt)، لباحثين من حقول معرفية مختلفة بالوقوف عند أهمية الماء ومعالجة قضاياها انطلاقا من اعتباره عنصر اندماج الإنسان في بيئته.

أفضت هذه الدراسات والأبحاث إلى اعتبار الماء عنصرا فعالا وبنويا في العلاقات المجتمعية والإقليمية والدولية، وضروريا في بناء السياسات العمومية. تعامل المجتمع المغربي، كباقي المجتمعات، عبر حقبة التاريخية مع عنصر الماء في حل كثير من قضاياها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

يصعب جدا تناول موضوع "الماء" في يوم دراسي أو في لقاء علمي واحد، بل لا بد من تنظيم حلقات ولقاءات دراسية متتالية. وارتأت شعبة التاريخ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة القاضي عياض ومجموعة البحث: "الماء : التاريخ والتراث"، المنتمية لمختبر "المغرب والحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط: التاريخ - التراث- الموارد"، ومختبر "الجبال الأطلسية : المجالات الترابية والتنمية المستدامة"، أن يكون أول موضوع في سلسلة هذه الحلقات هو "النهر في تاريخ المغرب" من خلال عقد ندوة وطنية يومي 30- 31 ماي 2013 م برحاب كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش، من خلال محورين أساسيين:

- المحور الأول : النهر والاستقرار، الذي ركز على دور الأنهار في استقطاب واستقرار

الإنسان وفي تطور التجمعات السكنية والمدن.

- المحور الثاني: النهر والأنشطة الاقتصادية، الذي عالج ارتباط بعض جوانب النشاط

الاقتصادي بالأنهار.

لم تقتصر مداخلات الزملاء السادة الأساتذة المشاركين في الندوة على المحورين المذكورين، بل شملت مواضيع أخرى عالجت موضوع النهر من خلال مقاربات مختلفة في أربع جلسات :

- أسطوغرافية النهر بالمغرب.

- النهر والتجمعات السكانية.

- النهر : الاقتصاد والمجتمع.

- النهر بالمغرب: تاريخ وتراث.

وننشر في مجلة ضفاف للعلوم الإنسانية بعض مداخلات الندوة التي توصلت بها هيئة تحرير المجلة، والبعض الآخر سبق أنه نشره السادة الأساتذة في مجلات متخصصة.

ذ. عبد اللطيف لبرنسي

ذ. محمد الخداري

الاقتضاء والحساب المنطقي للدلالة عند فريجه

سعيد النكر

جامعة القاضي عياض، مراكش

Résumé

Comment pourrions dire d'une proposition vraie ou fausse ? Lorsqu'elle est cohérente dans sa structure et ses parties, ou bien, quand elle exprime une chose que ça soit réelle tangible ou représentation? Est-ce que la certitude d'une proposition est liée à une référence réelle? Ou bien la certitude d'une proposition nécessite d'autres conditions comme le cas chez Frege ?

مقدمة

متى يعد القول صادقا ومتى يعد كاذبا؟ ومتى تكون للعبارة قيمة تخاطبية؟ هل حينما تكون متسقة منسجمة في بنيتها ومكوناتها؟ أم عندما تكون معبرة عن شيء ما في الواقع أم في الذهن؟ هل الأمر مرتبط بالإحالة ووجود مرجع في الواقع تحيل عليه؟ أم هي عناصر أخرى يمكن الكشف عنها من خلال الاقتضاء والدلالة عند فريجه، حيث يصبح الاقتضاء شرطا من شروط الاستعمال للخطاب، وأساسا للفهم وبناء المعنى، رغم أنه ليس مكونا بنيويا دلاليا للعبارة؟

أسئلة تحاول هذه الورقة البحثية مقاربتها بطريقة منهجية تحليلية تقف على أسس الخطاب ومقومات بنيته المنطقية والدلالية.

1. الاقتضاء دلالة أم شرط استعمال للدلالة ؟

إن فهم طبيعة العلاقة الرابطة بين الدلالة والاقتضاء، وكذا محاولة تحديد مفهوم الاقتضاء، يدعوان إلى مقارنة الإشكالية التالية: هل الاقتضاء شرط لاستعمال اللغة؟ أم هو عنصر من عناصر المحتوى؟ وهما إكثانيتان تتباينان من حيث دور الاقتضاء وأهميته في الفهم والتأويل :

- الإمكانية الأولى : يحضر فيها الاقتضاء كشرط أساسي ليكون استعمال العبارة سليما ومقبولا في الواقع. إذ لا يمكن لقائل أن يتلفظ بعبارة "يجهل زيد أن عمرا قد سافر"، إلا إذا كان عمر قد سافر فعلا، أو أن المتكلم يعتقد ذلك.

- الإمكانية الثانية : يحضر فيها الاقتضاء باعتباره عنصرا أساسيا ضمن محتوى الجملة، أو مكونا رئيسيا من مكونات الدلالة فيها؛ فيكون بذلك سفر عمر شيء مسلم به ضمن المحتوى الدلالي للجملة.

في كلا التصورين نجد أن مقتضيات القول حاضرة بقوة، ولا بد أن تكون مستحضرة في الاستعمال العادي للغة، كما أن استعمال عبارة ما في سياق محدد يروم إبلاغ المخاطب كون هذه المقتضيات صادقة. ففي التصور الأول يكون الاقتضاء موضوع تأكيد من طرف متكلم يروم التلفظ بعبارة ما، وهو يقصد بذلك - قصدا مباشرا أو غير مباشر - إلزام المخاطب بمقتضيات معينة يستدعي القول صدقها ليتحقق الفهم، بينما التصور الثاني - الذي يعتبر الاقتضاء مضمنا في معنى العبارة - لا يعير اهتماما لجانب الاستعمال ولصدق المقتضيات في الخارج، رغم أنه من غير اللائق استعمال جملة تكون مقتضياتها غير صادقة، بل يجعل الاقتضاء مكونا من مكونات الدلالة ووجهها من أوجهها. فقد تكون دلالة اقتضاء أو دلالة عبارة أو دلالة إشارة، وقد تكون دلالة مباشرة أو غير مباشرة. وهذا التصور يتجاوز التصور الترميزي للغة؛ فالرموز وحدها لا تفي بإبلاغ المضامين التخاطبية للعبارة، بل لا بد من استحضار مضمناها ودلالاتها الخفية، واللغة رموز دالة على معاني وواصفة لمواضيع وأشياء، وهي كذلك دلالات خفية غير مباشرة لا تسعف بها الرموز لوحدها. والتمييز بين التصورين يدعونا إلى استحضار تمييز دقيق قدمه ديكرود بين التضمين التخاطبي¹ المرتبط باستعمال اللغة، والتضمين الفوري² المرتبط ببنية الجملة ومحتواها الدلالي³. حيث يرتبط الاقتضاء الاستعمالي بالتخاطب، بينما يرتبط الاقتضاء الدلالي ببنية الجملة ومعناها الحرفي المباشر.

إذ لا يستقيم الحديث في الموضوع دون استحضار نوع الاستعمال المقصود، لأن أنواع استعمال اللغة متعددة ومتنوعة. والملفوظ من القول قابل للتوظيف في سياقات وشروط تختلف باختلاف طبيعة وجنس الخطاب. فالسياق المنطقي يختلف عن السياق الأدبي

1 التضمين التخاطبي « *implicite discursif* ».

2 التضمين الفوري « *implicite immédiat* ».

3 أنظر تفصيل هذا التمييز في الفصل المخصص لذلك عند:

Oswald Ducrot, *Dire et ne pas dire*, op cit, p.1-24.

لاستعمال اللغة، وكل ذلك مباين - لا محالة - للسياق الشعري لاستعمال اللغة. ونقول هنا إن استحضار الاقتضاء كشرط للاستعمال ارتبط بداية بالتحليل المنطقي للغة؛ حيث لا بد لمقتضيات جملة ما أن تكون صادقة، لكي نتمكن من قياس هذه الجملة قياسا منطقيا وفق معيار الصدق. وبهذه الرؤية يصبح الاقتضاء قابلا للفحص والقياس بمعايير منطقية خالصة، وقابلا كذلك لأن يكون أساسا معتمدا تقوم عليه بنية منطقية وقيمة حجاجية. أما عندما لا تكون المقتضيات صادقة فلا يمكن إزاء ذلك إسناد أي قيمة حجاجية أو منطقية للعبارة، باستثناء إن استعملت استعمالا غير جاد، للسخرية والاستهزاء والتهكم، أو للهلزل والدعابة، أو استعملت مثالا مفترضا للتقريب الديدانكتيكي¹.

2. لعبة اللغة

إن الأبحاث المعاصرة حول اللغة جعلتنا نفهم ونعي بشكل واضح أن اللغة ليست كيانا منعزلا عن شروط الواقع، وأنه ليس هناك فقط لغات متعددة، بل هناك أيضا صيغ وأنظمة متعددة للتحدث. حيث لكل منها اقتضاءاته وقواعده ومساطره ووسائله الخاصة لإنتاج أشكال المعنى وآثاره المختلفة. ولهذا فمن المهم التركيز ليس فقط على الجانب التركيبي في الخطاب، وعلى وظائف مختلف مكوناته، وإنما كذلك على ما يتم إنتاجه عند كل صيغة وشكل من أشكال التحدث، وكذا الاهتمام بالمقتضيات المصاحبة لتغيرات استعمال اللغة في التخاطب. لأن مكونات الخطاب لا تؤدي ولا تكتسب أدوارها ولا تفهم وظيفتها إلا من خلال سياق وضعية تخاطب محددة، تنبني أصولها على أساس الاقتضاءات التخاطبية الملزمة لها. وإن فتجنشتاين في كتابه "أبحاث فلسفية" قد وظف مصطلح لعبة اللغة²، وذلك لإبراز خاصيتين أساسيتين للغة:

- أولهما : وجود تعدد لغوي واختلاف في اللغات شأن وجود ألعاب بصيغ وأشكال مختلفة. وكما توجد بين هذه الألعاب تشابهات فكذلك بين اللغات هناك تشابهات، ما يسمى بالتشابه العائلي³.

1 Ibid, p.25-26.

2 لعبة اللغة « *Jeu de langage* »
3 التشابه العائلي « *Ressemblance de famille* ».

- ثانيهما : أن دلالات مكونات اللغة تُستمدُّ من قواعد الاستعمال كما تُستمدُّ دلالات أجزاء لعبة الشطرنج من قواعد هذه اللعبة المتعارف عليها بين الممارسين لها، والتي تحدد علاقاتهم بها ووضعياتهم المختلفة أثناء اللعب¹.

هكذا وكما تتحدد إفادات لعبة الشطرنج ودلالات أجزائها من خلال قواعد الاستعمال، ومن خلال علاقة الأجزاء فيما بينها؛ فكذلك دلالة كلمة أو جملة في الخطاب لا ترتبط فقط بالأداء الصوتي التي تحققت من خلاله، وإنما ترتبط بشبكة العلاقات الدلالية التي تنسجها مع باقي مكونات النسيج اللغوي²، وكل هذه الخصائص تدعونا إلى اعتبار اللغة نظاما متسقا، تتطلب عند معالجتها وتحليلها استحضار كل ما يشكل خصوصياتها وكل ما يساهم في تكوين نظامها.

3. المعنى والصدق

أبرزت الأبحاث المعاصرة حول اللغة أهمية التمييز بين الإشكاليات التي يثيرها المعنى وبين الإشكاليات التي تثيرها قيمة الصدق؛ فمن المعلوم أن قيمة الصدق لا تثار إلا فيما يتعلق بمستوى الجملة، ولا تثار فيما يخص مكونات هذه الجملة، كالكلمات مثلا، كما أنه يمكن أن يكون للجملة معنى دون أن تكون صادقة، ورغم هذا التمييز بين الإشكاليات التي يثيرها المعنى والإشكاليات التي يثيرها صدق العبارة في الدراسات المعاصرة، وما يوحي به ذلك من عزل بين المفهومين في الدراسة، فإنه على المستوى المنهجي لا يمكن ذلك، على اعتبار أنه قبل أن نتساءل هل الجملة صادقة أو كاذبة ينبغي أن نتساءل هل لها معنى أم لا؟ وما معيار اكتساب الجملة للمعنى؟ وما الفرق بين معنى الجملة ومعنى العبارة؟ وهي كلها أسئلة مشروعة لأن المعنى سابق عن كل فعل يروم حساب الدلالة في العبارة ويتبغي تقييمها وفق معيار الصدق. والإجابة عن هذه الأسئلة تدعونا لاستحضار قاعدة التمييز بين دلالة الألفاظ التي

1 يقول ديكر في مقدمة ترجمة كتاب سورل "أفعال الكلام"، ص.29:

« Pour trouver une description sémantique satisfaisante d'un phénomène comme la présupposition, phénomène qui est repérable selon des critères syntaxiques précis, il nous a été nécessaire de la relier aux règles qui définissent conventionnellement le jeu du langage, et de décrire la présupposition par rapport aux manœuvres dont elle fournit le thème : sa réalité, comme celle d'une règle des échecs, consiste seulement à rendre possible un jeu ». J.R. Searle, *Les actes de langage*, Essai de philosophie du langage, Traduction française par Hélène Pauchard, Hermann, Paris, 1972, p.29.

2 Jean Ladrière, langage scientifique et langage spéculatif, in *Revue Philosophique de Louvain*, Quatrième série, Tome 69, N° 1, 1971, 92-93.

تدخل في تكوين الجملة وبين دلالة الجملة التي تعتبر وحدة لغوية تقبل الخضوع لمعيار الصدق والكذب. وإن كل الوحدات اللسانية لا تدل بنفس الطريقة؛ فنفس الوحدة يمكن أن تدل بطرق مختلفة. لنأخذ حالة "العبارات الإسمية"، أي تلك العبارات المستعملة لتمثيل شيء معين، سواء بطريقة محددة تخصص وتحدد الشيء المقصود ذاته، أو بطريقة غير محددة لا تحدد سوى المجال أو الإطار الذي ينتمي إليه الشيء. فهي بإمكانها أن تساعد في تحديد موضوع داخل جملة مصاغة ومبنية بشكل جيد، مثل أسماء الأعلام (ابن رشد)، أو العبارات الوصفية المسبوقة بوحدة محددة أو باسم الإشارة ("مؤلف كتاب تهافت التهافت" و"هذا مكان التجمع")، أو عبارات التسوير¹ ("كل الرجال" و"بعض النجوم")².

إن العبارات الإسمية لها وظيفة إحالية. حيث تقوم بتمثيل الوحدات الواقعية الحقيقية أو المثالية الافتراضية داخل الخطاب. ويمكن القول إن عبارة ما تحيل على شيء معين إذا كانت ممكنة الاستعمال داخل سياق لتحديد ذلك الشيء الذي تتعلق به بشكل صريح وظاهر وليس ضمنيا. لكن علاقة الإحالة لا تكتفي وحدها بشرح وتبيان ما نسميه بالدلالة (دلالة العبارة الإسمية)، ولنأخذ المثل التالي:

- عمر بن الخطاب هو ثاني الخلفاء الراشدين.

في هذه الجملة نجد عبارتين اسميتين هما "عمر بن الخطاب" وهو إسم علم مركب و"ثاني الخلفاء الراشدين" وهو عبارة وصفية، والجملة تحدد هوية ذات (شخص) موصوف بواسطة هاتين العبارتين. والملاحظ أن كلا العبارتين الاسميتين لهما نفس المرجع، لكن ذلك لا يعني أنهما تدلان تحديدا على نفس الشيء. وإذا كان الأمر كذلك فيمكننا تحديد معنى الجملة المقصودة من خلال تحليل العبارات المكونة لها فقط. وهنا سنسقط في نوع من تحصيل الحاصل Tautologie³، فلو أن شخصا أراد معرفة من هو ثاني الخلفاء الراشدين فإنه سيسقط من خلال التحليل اللغوي والإحالة على نفس المرجع في نوع من المماثلة، وبالتالي يمكن القول:

أ- عمر بن الخطاب ≡ عمر بن الخطاب.

ب- يريد زيد أن يعرف ما إذا كان عمر بن الخطاب هو عمر بن الخطاب.

1 عبارات التسوير « Quantificateurs ».

2 Ibid, p.92-93.

3 Ibid, p. 95.

إذ الملاحظ أنه إذا كانت (أ) صادقة ف (ب) كاذبة. وذلك لأن زيد لا يريد التأكد من كون عمر بن الخطاب هو عمر بن الخطاب، بل من كون عمر بن الخطاب هو ثاني الخلفاء الراشدين. ولمعالجة مثل هذه الحالات من التناقضات التأويلية والمنطقية قام فريجه بالتمييز بين الإحالة والمعنى. و"قام بتحليل بعض المعاني التي يحملها لفظ الدلالة. لقد ميز في هذا الإطار بين التصورات والأشياء الخارجية"¹. حيث يمكن القول إن دلالة عبارة إسمية معينة تتكون من وجهين اثنين؛ أحدهما هو ما تمثله وتصوره هذه العبارة، أو ما تحيل عليه كمرجع لها، وثانيهما الوجه الذي من خلاله تحدد العبارة الإسمية مرجعها، أو الصفة والخاصية التي من خلالها تمثل هذه العبارة الشيء أو الموضوع الذي تصفه. أما المعنى عند فريجه فهو عبارة عن تصور، أو طريقة في دقة تحديد المرجع المحال عليه. وليؤكد فريجه تمييزه هذا وآراءه تلك فإنه قام بتحليل جمل تقدم تعريفا لشيء موحد لكن بطريقتين مختلفتين. حيث يكون الموضوع المحال عليه واحدا، بينما تختلف العبارات المسمية أو الواصفة له، وذلك كما في القول "نجمة الليل ونجمة الصباح"، حيث يختلف معنى العبارتين الوصفيتين، لكن مرجعهما واحد، إذ يمكن استبدال صيغة مكان صيغة دون أن يتغير المدلول رغم الاختلاف البين بين الدالين، لأن الجملتين الداليتين "نجمة الليل" و"نجمة الصباح" لهما نفس الإحالة؛ أي تحيلان على كوكب الزهرة، لكن معناهما يختلف، بالتالي يمكن أن نضع:

نجمة الليل \equiv نجمة الصباح

لكن يمكن أن نضع كذلك:

نجمة الليل \equiv نجمة الليل

إذ العبارة الأولى إخبارية، بينما العبارة الثانية تحصيل حاصل.

يتبين من تمييز فريجه هذا أن معنى العبارتين مختلف ومضامينهما الدلالية ليست واحدة، وذلك لأن المضمون الدلالي أمر آخر يختلف عن المرجع². وللإشارة هنا ففي مثل هذه الاجتهادات ظهرت ملامح التمييز بين المعنى والإحالة. فالعبارة المتلفظ بها تدل على تصور أو على فكرة موضوعية. وهذا هو المعنى، وهو مختلف كل الاختلاف عن فعل الإحالة ذاته، الذي يحيل على شيء أو مرجع يندرج تحت هذا التصور³. لهذا فتحديد المعنى لا يستغني عن فعل

1 حسان الباهي، الدلالة والإحالة، مرجع سابق، ص.33.

2 Jean Ladrière, *langage scientifique et langage spéculatif*, op cit, p. 95.

3 عصام زكريا جميل، اتجاهات معاصرة في نظرية المعرفة، دار المسيرة، الأردن، ط.1، 2012م، ص.197.

الإحالة، فالعلاقة بين المعنى والإحالة تتحدد من خلال علاقة الدال بالمدلول، فقد يكون الدال واحدا لكن المدلول قد يكون مختلفا. وبالتالي فقد يختلف المعنى مع استواء ووحدة المرجع المحال عليه. ومثال ذلك قولنا "أول الخلفاء الراشدين وصاحب الرسول صلى الله عليه وسلم في الغار". فالمعنى مختلف لكن المرجع واحد، وهو أبو بكر الصديق رضي الله عنه. وهذا ما عبر عنه فريجه في إطار ضبطه للعلاقة بين المعنى والإحالة في مقالته الحاملة لنفس الإسم "المعنى والإحالة"، حيث ذهب "إلى القول بأن جملتين يمكن أن تختلفا من حيث المعنى، لكنهما تحيلان على نفس الموضوع. والمثال الذي يقدمه في هذا الإطار هو نجمة الليل ونجمة الصباح، فلو قلنا نجمة الليل هي نجمة الصباح. فمعناها يختلف بالرغم من أنهما تحيلان على نفس الشيء"¹. ولكن كيف يكون ذلك ممكنا؟ مرجع واحد ومعان مختلفة؟ فهناك من يرى بأن المعنى يشترط الإحالة ويتحدد من خلال تعابير وألفاظ إحالية تصف وحدات محددة من العالم الواقعي الحقيقي، سواء كانت ذواتا أو أشياء أو قيما أو أفعالا أو وضعيات أو غير ذلك من مكونات هذا العالم. وكل عبارة لغوية لا تحدد من المعاني إلا ما تحيل عليه وما تصفه وما خصصت للتعبير عنه، فلا يمكن لكل الكائنات أن تكون "فراشة"، ولا يمكن لكل الأفراد أن يكونوا مرافقي النبي صلى الله عليه وسلم ساعة الهجرة، كما يوحي بذلك اسم "أبي بكر". ولا يمكن لكل حالات الوجود ووضعيات الأشياء أن تختزل في عبارة "الجو جميل"، فكل عبارة مما سبق تستدعي توفر شروط محددة ينبغي توفرها في المرجع المحال عليه. فاسم "الفراشة" مثلا يحيل على ذلك الكائن الحي الذي يمتلك جناحين ويطير في الهواء، إلى غير ذلك من الأوصاف المشتركة المحددة لها. هكذا فالعبارة اللغوية تضع وتحمل شروطا ينبغي توفرها لكي تكون الإحالة على وضعيات تخاطبية خاصة بواسطة هذه العبارة نفسها ممكنة التحقيق. وللإشارة فهذه الشروط هي التي تُكوّن المعنى وتساعد في تشكيل الفهم المقصود². ومن أجل القيام بفعل الإحالة أثناء التخاطب أو خلال فهم الخطاب المتداول ينبغي ربط العبارة المستعملة أو كلمات الجملة بمراجعها، سواء كانت أحداثا أو ذواتا أو أشياء في الواقع، والتي ينبغي أن تكون محددة وقابلة التحديد لدى المتخاطبين في وضعيات معطاة، لكي تكون بذلك الجملة أو العبارة المتداولة قابلة للفهم³. لكن الإشكال هنا هو أن المراجع المحال عليها ليست دائما قابلة

1 حسان الباهي، الدلالة والإحالة، مرجع سابق، ص. 131.

2 Gorges kleiber, sens, Référence et existence : que faire de l'extra-linguistique ?, in *langages*, N° 127, 1997, p. 21.

3 Michel Galmiche, les ambiguïtés référentielles ou les pièges de la référence, in *langue française*. N° 57, 1983, p. 60.

للتحديد في العالم الواقعي. فليست كل العبارات تحيل على أشياء خارجية، بل قد لا تكون لها حالة في الواقع الخارجي مثل "المربع الدائري"، أو قد تحيل على أوصاف عامة دون تحديد، مثل "الرجل الكريم مفلح".

هكذا وفي خضم دراسة فريجه لهذه القضايا وتوسعه فيها ظهر مفهوم "الاقتضاء" بشكل بارز؛ إذ يمكن القول إن البوادر البحثية المنطقية الأولى للاقتضاء بشكل منهجي منتظم قد انطلقت في مقالته "المعنى والإحالة"¹، إذ استعمل هذا المفهوم لغاية محددة، وهي التمكن من جرد محتويات خارجية عن الدلالة الخالصة للعبارة، والمرتبطة بشكل خاص بشروط وظروف التلفظ. الاقتضاء لم يظهر - إذن - إلا باعتباره وسيلة وأداة لتجاوز المعنى الحرفي للجملة، والبحث خارجه وسط ظروف الاستعمال عن عناصر دلالية أخرى.

4. الصدق وخاصية الاستبدال عند فريجه

المقصود عندنا هنا بالاستبدال² ذلك الذي يتم من خلاله وضع قضية مكان قضية أخرى، أو اسم مكان اسم، أو وحدة إسمية مكان أخرى، مع إحالتهما على نفس المرجع، أو تسميتهما لنفس المسمى حيث تبقى القيمة الصدقية للعبارة ثابتة. كما يفيد الاستبدال إبدال قضية بقضية في عبارة ما، مع كونهما توسمان بنفس قيمة الصدق³. ولا نقصد هنا بالاستبدال عملية التبديل التي تعني تبادل موقعي قضيتين في عبارة ما، حيث يتم العمل على وضع إحدهما مكان الأخرى؛ أي الأولى مكان الثانية والثانية مكان الأولى، والنظر في مدى صدق العبارة ومحافظةها على معناها إثر هذا التبديل⁴.

لقد بين لنا الحديث عن الإحالة والمعنى لدى فريجه أن استبدال عبارة مكان عبارة مع وحدة المرجع لا يؤثر على ذلك التصور الحاصل في الذهن حول المدلول، فكلا العبارتين تدلان (في الذهن) على نفس الشيء المحال عليه، رغم اختلاف معناهما. وننتقل الآن للحديث عن نوع آخر من أنواع الاستبدال، إنه استبدال القضايا ببعضها ببعض داخل نفس العبارة، مع النظر

1 Gottlob Frege, *Sinn und Bedeutung*, article de 1892, in *Zeitschrift für philosophische kritik* ; 25-50. Repris dans *Funktion, Begriff, Bedeutung*, Göttingen, 1962. Traduit en français dans *Ecrits logiques et philosophiques*, Editions du Seuil, Paris, 1971, sous le titre « sens et dénotation ».

2 الاستبدال « substitution ».

3 Oswald Ducrot, *Dire et ne pas dire*, op cit, p.28.

4 خاصية التبديل هذه يمكن أن تسري على بعض أنواع الجمل ولا يمكنها السريان على أنواع أخرى، فهي ممكنة التطبيق في جمل الوصل والفصل والتشارط، لكنها غير قابلة للتطبيق على جمل الشرط، لأن الشرط مقدم وتال، أحدهما بمثابة المقدمة والثاني بمثابة النتيجة، ووضع أحد الطرفين مكان الآخر سيخل بالمعنى المقصود.

في مدى تأثير ذلك على قيمة صدق العبارة الضامة لهذه القضايا. حيث يرى فريجه أنه من الممكن استبدال قضية بقضية أخرى دون أن تتأثر أو تتغير قيمة صدق العبارة، لكن بشرط أن يكون للقضيتين نفس قيمة الصدق. وذلك بناء على مبدأ أساسي في المنظومة الفلسفية المنطقية لفريجه، وهو "مبدأ الاستبدال المنطقي"¹. هذا المبدأ يقضي بأن كل قضيتين لهما نفس قيمة الصدق يمكن استبدال إحدهما بالأخرى داخل عبارة دون أن يؤثر ذلك على قيمة صدقها. وهذا ما أطلق عليه نعت "الاستبدال الحافظ للصدق"²³. وذلك مثل استبدال إسم بإسم لهما نفس المرجع دون أن يؤثر هذا على قيمة صدق العبارة. وهذه صيغة تقرب لنا مبدأ الاستبدال المنطقي بين القضايا : لدينا مثلا القضايا (أ) و(ب) و(ج)؛ إذا كانت (أ) و(ب) لهما نفس قيمة الصدق، فإن ضم (أ) و(ج) تكون له نفس قيمة الصدق التي تكون عند ضم (ب) و(ج). وهكذا عندما نقول مثلا "ابن رشد الحفيد هو مؤلف كتاب فصل المقال" فإن ذلك لا يختلف عن العبارة "فيلسوف قرطبة أبو الوليد هو مؤلف فصل المقال".

كيف يتم هذا الاستبدال إذن؟ وكيف يبين فريجه هذا الأمر؟

لقد حاول فريجه في مقالته "المعنى والإحالة" إنشاء تواز بين القضايا والأسماء. فكل إسم ضمن لائحة الأسماء الكثيرة والمتعددة والمختلفة الأوجه (مثل: زيد، هذا الكتاب، نجمة المساء) يتوجه ليمثل مرجعا معيناً، هذا المرجع عبارة عن موضوع خارجي في الواقع. والإسم لا يمثل هذا الشيء إلا من خلال وصف يسنده له. هذا الوصف هو الوسيلة التي يستطيع من خلالها الإسم أن يمثل الشيء، وهو في الوقت نفسه معنى الإسم؛ إنه يجسد صلة الوصل بين الإسم والشيء الموصوف والمعنى.

كما أن الأسماء قد تتعدد مع وحدة الموصوف؛ فالأسماء "محمد" و"هذا الكتاب" و"نجمة المساء" قد تُستبدل بأسماء أخرى تدل على نفس الموصوف رغم اختلاف المعنى، فتحل "خاتم الأنبياء" مكان "محمد"، و"القرآن الكريم" محل "هذا الكتاب" و"نجمة الصباح" محل "نجمة المساء". وهذا التمييز الدقيق مكن فريجه من التفريق بين المعنى والإحالة كوجهين من أوجه اللفظ، إذ يمكننا استبدال كلمة أو عبارة مكان كلمة أو عبارة تصفان نفس المرجع لكن معناهما مختلف، دون أن يؤدي ذلك إلى تغيير قيمة صدق الملفوظ. لنأخذ مثالا

1 مبدأ الاستبدال المنطقي « *principe de substitution logique* ».

2 الاستبدال الحافظ للصدق « *selva veritate* ».

3 Oswald Ducrot, *Dire et ne pas dire*, op cit, p.29.

الملفوظين "الخليفة الفاروق" و"ثاني الخلفاء الراشدين"؛ فالقيمة الصدقية للعبارتين لا تتغير ودلالتهما لا تختلفان رغم اختلاف معناهما، ويظل المضمون واحدا إذا استبدلت إحداهما بالأخرى لأنهما تدلان على نفس المرجع ونفس الشخص، وهو عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

لقد ابتغى فريجه في مقالته هذه توسيع نطاق تحليل القضايا الجزئية المكونة للعبارات الملفوظة. فمعنى قضية ما، هو في الوقت نفسه فعل تفكير وأثر في الذهن، أي هو عبارة عن تصور أو حكم. ومرجع هذا المعنى يكتسب قيمته الصدقية من خلال هذا الحكم ذاته. لذلك فكل قضية ما هي إلا وجه من أوجه إسناد قيمة الصدق أو الكذب وتسميتهما في موقف معين¹، ولكي يعزز فريجه هذه الموازنة التي أقامها بين الأسماء والقضايا، فإنه عمل على بيان أن الأمر سيان بين استبدال اسم باسم مع وحدة المرجع الذي يصفانه وبين إبدال قضية بقضية مع كونهما تأخذان نفس القيمة الصدقية، لأن قيمة صدق العبارة عامة تبقى ثابتة لا تتغير بتغير مكونات الجملة مع تساوي قيمة البديل والمستبدل. والملاحظ هو أن القضايا الواردة في عبارات الوصل والفصل والتشاطر تقبل الخضوع لخاصية الاستبدال. وتتضح إمكانية الاستبدال بين القضايا المتشابهة في قيمة صدقها مع محافظة العبارات الضامة لها على قيمتها الصدقية في الأمثلة التالية، ففيما يخص الاستبدال داخل جمل الوصل التي تضم قضايا مرتبطة فيما بينها، نأخذ العبارة : (أ) جاء زيد وذهب ياسر. إذ يمكن تفسير هذا الوصل المعبر عنه بالحرف "و" كدال على أن صدق (أ) لا يتحقق إلا بتحقيق شرط ضروري وكاف، وهو أن تكون القضيتان المكونتان للجملة صادقتين. ولا محالة أيضا أن استبدال إحداهما بقضية لها نفس القيمة، أي كونها صادقة، لا يغير قيمة صدق (أ). وهو الأمر الذي يبدو مختلفا في العبارة (ب) إذا أصبح الجو جميلا يوم غد، سنخرج للنزهة.

حيث يعتبر فريجه أن صدق (ب) يقتضي (ويقتضي فقط): أن القضية الأولى التي تكون بمثابة المقدمة، إذا لم تكن صادقة، فإن القضية التالية التي هي بمثابة النتيجة ستكون كاذبة. وهذه بعض الآثار المنطقية لرباط الوصل الشرطي "إذا". واستبدال إحدى القضيتين الصادقتين داخل الجملة (ب) بأخرى لها نفس قيمة الصدق لا يؤثر على قيمة صدق الجملة الناتجة عن هذا الاستبدال، والتي تكون صادقة مثل (ب). ومثل هذه الأنواع من العبارات (أ) و(ب) لا تطرح مشاكل في هذه المقاربة الترصيفية للقضايا داخل البنية المنطقية للجملة، لكن الأمر خلاف ذلك في نوع آخر من العبارات، مثل تلك الضامة لأفعال القلوب، والتي تطرح

1 Ibid, p. 27.

صعوبات أمام التحليل وفق هذا التصور؛ من قبيل "يعتقد زيد أن ياسرا سيسافر". فمع افتراض هذه العبارة صادقة، والقضية الجزئية "سافر زيد" صادقة بدورها سيكون من غير المقبول استبدال سفر زيد بسفر ياسين، وإن كان هذا الأخير بدوره صادقا، لأن ذلك من شأنه أن يمس قيمة صدق الجملة عامة، بل سيجعلها كاذبة؛ لأن زيد يعتقد سفر زيد وليس سفر ياسين. فالقضية "أن ياسرا سيسافر" جملة تبعية، لا تستقيم قيمة صدق الجملة الضامة لها إلا بصدقها هي في حد ذاتها وليس صدق قضية أخرى بديلة عنها، مثل "أن ياسين سيسافر"، لأن زيدا لا يعتقد ذلك. بالتالي ستكون الجملة العامة كاذبة. وهذا ما دعا فريجه للحديث عن نوع خاص من الجمل غير المباشرة الضامة لأفعال من قبيل "يعتقد" و"يقول" و"يَعِدُّ" التي تَكُونُ وتخلق صنفا سياقيا خاصا، نسميه متعرجا¹ أو غامضا خفيا². في هذا النوع من السياقات تمثل القضية التبعية موضوعا لموقف ذهني أو وجداني يُعَبِّرُ عنه بواسطة هذا الفعل الأساسي داخل الجملة. وتكون القضية التبعية والمكملة داخل السياق بمثابة السند لهذا الموقف، والجملة تروم إسناد تصور أو حكم لها وليس إسناد قيمة صدق لمحتواها. وهذا الاجتهاد - الذي يقترح نوعا خاصا من السياقات يرتبط بنوع خاص من الأفعال - يتعزز من خلال استبدال الأسماء ذات المرجع الواحد بعضها ببعض. ففي السياقات الملتبسة لا يمكن دائما القيام بهذا الاستبدال دون أن تتغير قيمة صدق الجملة، حتى ولو كانت هذه الأسماء المستبدلة بعضها ببعض تحيل على نفس المرجع؛ فليس من الضروري أن تكون للجملتين "يعتقد زيد أنه رأى نجمة الصباح" و"يعتقد زيد أنه رأى نجمة المساء" نفس قيمة الصدق، رغم أن القضيتين تصفان نفس المرجع وتحيلان على نفس الشيء.

في الحالات العادية يكون معنى قضية معينة عبارة عن تصور ذهني، ويكون في الوقت نفسه عبارة عن وصف موجه لتحديد قيمة صدق موضوع القضية ذاتها. لكن في سياقات خاصة متعلقة بالتعبير غير المباشر بغير الوصف وجهته وينصب على موضوع آخر، فعندما نريد وصف اعتقادات أو مشاعر وأفكار الآخر مثلا، أو عندما نحاول التعبير عن مواقفنا، تصبح قضية تبعا لقضية أخرى، وتنقسم العبارة إلى قضية رئيسية وأخرى تبعية. وهنا نجد أنفسنا أمام سياق غير عادي، يصبح الوصف فيه غير مباشر أو متعرج وملتبس؛ إذ القضية "ابن رشد تعرض لمحنة آخر حياته" لا تصف قيمة الصدق، لكنها تتجه لوصف معنى معين.

1 متعرج « oblique ».

2 خفي « opaque ».

لذلك فاستبدال عبارة بأخرى لها نفس المرجع غير ممكن، لأننا نغير معنى التصور المعبر عنه في الجملة، ونحن لا ندري هل صاحب هذا التصور يتساوى في ذهنه تمثله حول ابن رشد وتمثله لمؤلف كتاب "تهافت التهافت" أم لا؟ بمعنى هل يتصور في ذهنه أن ابن رشد هو مؤلف "تهافت التهافت" أم لا؟ وبالتالي فالتعبيرتين "يعتقد زيد أن ابن رشد تعرض لمحنة في حياته" و"يعتقد زيد أن مؤلف كتاب تهافت التهافت تعرض لمحنة آخر حياته" قد لا يكون لهما نفس قيمة الصدق، وذلك لأن اسم العلم المذكور "ابن رشد" والقضية التبعية "مؤلف تهافت التهافت" قد لا ينطبق معناهما في ذهن المتلقي، وقد لا يكون لديه أدنى فكرة عن كون ابن رشد هو مؤلف الكتاب المذكور. فالجملتان لهما نفس الدلالة لكن قيمة صدقهما قد تختلف وذلك لأن زيدا قد لا تنطبق في ذهنه كون ابن رشد هو مؤلف تهافت التهافت، وبالتالي سيؤدي استبدال القضيتين إحداها بالأخرى إلى تغيير الصدق إلى كذب أو العكس في قيمة الجملة العامة.

هكذا فمبدأ الاستبدال المنطقي غير قابل للتطبيق على كل العبارات وعلى كل القضايا، وهو أمر ليس متحققا بالضرورة في كل الأحوال، ففي العبارات الضامة لأفعال القلوب لا يمكن لاستبدال القضايا بداخلها أن يحافظ على نفس قيمة صدقها ضرورة، وإن كانت القضايا المستبدلة بعضها ببعض لها نفس قيمة الصدق، بل حتى وإن كان لهما نفس المرجع. كما أن تعويض واستبدال إسم بإسم داخل جمل من هذا القبيل لا يمكن أن يتم دون أن يؤثر ذلك في قيمة صدق العبارة الخاضعة للاستبدال، وإن كان الإسمين يحيلان على نفس المرجع¹.

5. الاقتضاء والحساب الدلالي للقضايا عند فريجه

إن الموضوع الذي شغل فريجه وشكل مجالا للبحث المنطقي والفلسفة التحليلية هو الحساب الدلالي للقضايا؛ حيث التعقيد المنطقي للطريقة التي يمكن من خلالها لذات لغوية أن تنظم العلاقة بين القضايا، سواء منها المعتقد أو المقولة أو المفكر فيها. وحيث يحضر مفهوم الصدق والكذب كأساسان للتحليل والفهم، إذ القضية بمعناها المنطقي هي متوالية رمزية من الكلمات تقبل الخضوع لمعيار موضوعي يسند لها قيمة صدق أو كذب². ومعلوم أن

1 Oswald Ducrot, *Dire et ne pas dire*, op cit, p. 27-29.

2 François Récanati, *La transparence et l'énonciation, pour introduire à la pragmatique*, Edition de Seuil, Paris, 1979, p. 34-35.

هناك الكثير من الحالات التي لا تستطيع قواعد ومساطر المنطق التقليدي أن تستوعبها وأن تقيسها وتضبطها بآلة المنطق. ففي الاعتقادات مثلا ينبغي أخذ معرفة الموضوع، وهو "زيد" في العبارة "يعتقد زيد أن مؤلف فصل المقال تعرض لمحنة آخر حياته"، بعين الاعتبار للتعرف على الاستبدالات التي قد تؤدي إلى الحفاظ على قيمة صدق العبارة، وعلى تلك التي تؤدي إلى تغييرها. وهذا ما دفع فريجه إلى اقتراح مفهوم الاقتضاء، ففي المثال: (ج) مؤلف كتاب فصل المقال تعرض لمحنة في آخر حياته. يقسم العبارة لجزئين أساسيين أولهما القضية الرئيسية وثانيهما القضية التبعية، ويعتبرهما متلازمتين، وغير قابلتين للانفكاك. كما يرى بأن الجملة العامة الضامة لهما لا يمكن تقسيمها أو إعادة صياغتها على شكل متتالية من القضايا الجزئية المستقلة بعضها عن بعض. والأكد أنه يمكن إعادة تدوينها بهذا الشكل "هناك رجل ألف كتاب فصل المقال، وهذا الرجل تعرض لمحنة آخر حياته"، لكن كلمة "هذا" في القضية الثانية لا يمكن أن تُفهم إلا من خلال القضية الأولى واعتمادا عليها. وفريجه استخلص من هذا أن القضية التبعية ليست "قضية" بالمعنى الحقيقي للكلمة، بل هي مجرد نوع أو وجه من أوجه التسمية التي تعرف أو تقدم موضوع القضية الرئيسية. فالجملة التبعية "مؤلف كتاب فصل المقال" هو وجه آخر لتسمية شخص اسمه "ابن رشد"، هذا الشخص الذي هو موضوع القضية الرئيسية والتي تعبر عن حكم وهو تعرضه لمحنة آخر حياته. وهكذا فمسمى القضية التبعية ليس حكما يروم تحديد قيمة صدق ما، وإنما هو مسمى أو ذات، كما هو شأن الأسماء الخالصة. وهذه القضية تعبر في الوقت نفسه عن وجود شخص ما ألف كتاب "فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من اتصال"، وشأنها في ذلك شأن الأسماء التي لا تستعمل بشكل طبيعي إلا إذا كانت هناك مواضيع وأشياء تستند إليها¹.

بهذا يكون الجزء الأول من اقتراح فريجه هو أن القضية التبعية لا تكون لها قيمة صدق مستقلة، ولا تعبر عن حكم. وإن كان على ما يبدو بأن هناك حكم خفي مرتبط بها، وهو حكم الوجود، أي وجود المسميات أو المواضيع المحال عليها. ولكي يتخلص فريجه بشكل نهائي من هذا الحكم الوجودي فإنه أضاف ملاحظة أساسية؛ وهي أن هذا الحكم الملاحظ هنا ليس محتوى ومضمونا مقصودا في القضية المعتمدة. إنه مجرد اقتضاء لها. الدليل على ذلك هو أن الجملة ونفمها يطرحان موقفا إيجابيا تجاه الحكم الوجودي ويعتبرانه في البنية العميقة للفهم، مثال ذلك الجملة (ج) ونفمها "مؤلف كتاب فصل المقال لم يتعرض لمحنة آخر حياته"

1 Oswald Ducrot, *Dire et ne pas dire*, op cit, p. 29.

تحافظان على نفس الحكم الوجودي، وتدعوان إلى استخلاص معنى لازم، وهو وجود شخص ما هو مؤلف كتاب فصل المقال. ولو كان هذا الحكم محتوى ومكونا أصليا من مكونات الجملة، لكان بدوره موضوعا لآلة النفي التي أخضعت لها الجملة. وهذا من شأنه أن يخل بالمعنى، كقولنا مثلا "لا أحد ألف كتاب فصل المقال"، مما يعني أنه لا وجود لشخص ألف كتاب فصل المقال، وهو الأمر غير المسلم به هنا. ومن هنا يمكن أن نستخلص بأن هذا الحكم الوجودي لا يُنفى عندما يتم نفي الجملة الضامة له. وهو في الوقت ذاته لا يخضع لفعل التأكيد (الإثبات والبيان)؛ إذ لا يُؤكّد ولا يثبت ضرورة عندما يتم تأكيد وإثبات الجملة ولا يُصرّح به في مضمون العبارة المباشر. بمعنى آخر، إنه ليس جزءا من محتويات الجملة وإنما هو مقتضى لها؛ أي إنه ليس عنصرا دلاليا في البنية الدلالية للعبارة، وإنما هو مقتضى مرتبط باستعمال العبارة.

تلتقي الحجتان معا، اللتان قدمهما فريجه، في نتيجة واحدة؛ الأولى بين فيها بأن مجموعة من الكلمات تجتمع في إطار بنية دلالية تعالقية لتكون جملة تضم قضيتين، إحدهما رئيسية والأخرى تبعية. حيث الثانية لا تشكل قضية بالمعنى المنطقي للكلمة، وذلك لأنها لا تعبر عن حكم قيمة صدق بقدر ما تعبر عن حكم وجود. ولهذا لا يمكن اعتبار هذه الجملة وصلا لقضيتين، كل واحدة منهما لها معناها التام الكامل المستقل عن الأخرى، وإنما هناك حكم قيمي مرتبط بواحدة منهما والأخرى منسوبة لها. أما الحجة الثانية عند فريجه التي تلتقي مع الأولى فهي تعزز هذا الطرح وتؤكد، مبينة أن حكم الوجود المعني هنا غير حاضر في محتوى الجملة العامة، مما يستثني من باب أولى أن تكون الكلمات أو الجمل مساقفة للتعبير عنه أصالة؛ أي إن حكم الوجود المرتبط بالاقتضاء ليس مضمنا في المعنى الحرفي للجملة وغير مقصود أصالة، وإنما هو معنى تبعي يستوجبه فهم الجملة العامة بشكل سليم غير مخل بمبادئ الدلالة ولا بقواعد المنطق. ومن هذا نستطيع أن نفهم دور الاقتضاء عند فريجه، ولماذا تم تصنيف حكم الوجود كمقتضى يؤكد فكرة كون القضية التبعية في الجملة (ج) ليست "قضية" بالمعنى المنطقي للكلمة تحمل قيمة للصدق أو الكذب. وهذا التقارب والتقاطع بين الحجتين (الأولى والثانية) عند فريجه لا يكون ممكنا إلا إذا تم اعتبار المقتضى يسكن خارج المحتوى اللغوي الدلالي للجملة، مما يدل تلقائيا على أن الاقتضاء مستقل عن الدلالة ومقطوع الصلة بها¹، رغم كونه أساسيا لاستقامة المعنى وتمام الفهم. ولا بد من الإشارة إلى أن

1 Ibid, p. 30.

فريجه لم يلجأ لهذا النوع من التحليل، متوسلاً بمفهوم وآلية الاقتضاء، إلا بغية تجاوز وإزاحة البعد الدلالي في أحيان لا يسعفه ذلك بالفهم السليم للعبارة. وهو لم يعترف بالاقتضاء إلا لحاجته له بغية تبيان أن بعض العبارات هي أشباه قضايا¹ من الناحية المنطقية، لا يمكن أن تعبر عن حكم قيمة الصدق.

إننا نجد فريجه في أصناف أخرى من العبارات التبعية المنسوبة لغيرها والمتعلقة بها، ومنها على وجه الخصوص الأقوال الشارحة أو الواصفة، يمسك عن التوصل بالاقتضاء، لعدم توقف الفهم عليه، ولعدم ضرورة ذلك، لكون هذا النوع من العبارات يمكن استبداله بعبارات لها نفس قيمة الصدق دون أن تتغير قيمة صدق العبارة الضامة لها، بخلاف النوع السابق من العبارات الإسنادية، التي تشبه في دورها دور الأسماء الخالصة. ونفهم هذا من خلال المثال التالي: "ابن تيمية، الذي خشي تشبيهه ذات الله بالإنسان، منع المجاز"، حيث إن استعمال أداة النفي المعتمدة عند فريجه لقياس المقتضى، الذي يُتَبَّنُّ في الجملة ونفمها، يمكننا من اعتبار "ابن تيمية خشي تشبيهه ذات الله بالإنسان" مقتضى للعبارة السابقة، لأنه معنى يبقى حاضراً رغم نفمها؛ أي نجده حاضراً في الجملة المنفية "ابن تيمية، الذي خشي تشبيهه ذات الله بالإنسان، لم يمنع المجاز". رغم ذلك فإن فريجه يمسك في هذا النوع من العبارات الواصفة عن استعمال مفهوم الاقتضاء، لأنه لا يحتاج بالمرّة إلى إخراج هذا المعنى المقتضى أو الحكم من البنية الدلالية للجملة. وهو لا يتخرج هنا من اعتبار هذا النوع بمثابة قضايا قائمة الذات تشكل جزءاً من المحتوى الدلالي للعبارة وليس مقتضى لها، لأنه يمكن استبدالها بأخرى لها نفس قيمة الصدق دون أن تتغير قيمة صدق الجملة ككل. فالعبارة السابقة تبقى صادقة وإن قلنا "ابن تيمية، الفقيه المنطقي، لم يمنع المجاز"، مستبدلين العبارة الوصفية بأخرى بنفس قيمتها المنطقية².

إن فريجه ترك استخدام الاقتضاء عندما لم تكن هناك ضرورة لتجاوز واستبعاد المعنى الدلالي المباشر للعبارة، وفي هذا النوع من العبارات التابعة المسماة واصفة أو شارحة - المشار إليها من خلال المثال السابق - نجد أن ظاهرة الاقتضاء المحددة من خلال معيار النفي لا علاقة لها بالاسم الذي يؤدي دور الموضوع في القضية المنطقية. فحتى إذا أزلنا العبارة الشارحة "الذي خشي تشبيهه ذات الله بالإنسان" من متن الجملة، فإن "ابن تيمية" يبقى دائماً

1 أشباه قضايا « pseudo-proposition ».

2 Ibid, p. 33.

موضوعاً للمحمول "منع المجاز". إن الاقتضاء مرتبط أكثر بالقضايا الإحالية التي تحل مكان الاسم، وتؤدي وظيفته، والتي لا يمكن التخلي عنها أو استبدالها ليتم معنى الجملة العامة ولتحافظ على قيمة صدقها. وذلك كما هو شأن نوع الجمل المتطرق إليه في المثال (ج) "مؤلف كتاب فصل المقال تعرض لمحنة آخر حياته".

وقد استعمل فريجه مفهوم الاقتضاء في مستوى آخر من التحليل والحساب الدلالي للقضايا داخل الجمل؛ وذلك كما هو شأن العبارة التالية: "تدخلت القوات الأممية في التراب العراقي بعد أن احتل الرئيس صدام حسين دولة الكويت". حيث يبين فريجه أن مثل هذه الجمل يمكنها القيام بوظيفتين في الآن نفسه. فالجملة هنا استخدمت لتحديد زمن ووقت تدخل القوات الأممية في العراق، وهي تحدد كذلك ظروف وأسباب هذا التدخل. وفي هذه الحالة نجد أن القضية الثانوية التبعية في الجملة تشكل مكملًا ظرفيًا داخل القضية الرئيسية، وبالتالي ليس هناك قضيتين مستقلتين داخل هذه الجملة من وجهة نظر منطقية؛ فهما قد صيغتا على منوال واحد، دون استقلال، والثانية مكملة للأولى، بل ومضمنة بداخلها خادمة لمعناها. وهذا ما دفع فريجه إلى اعتبار القضية الثانية ليست مكونًا من مكونات المضمون، وإنما هي مجرد مقتضى يكمل معنى الجملة العامة. ومع ذلك نجد موقفًا آخر مختلفًا عن الأول؛ وذلك عندما يتم عكس ترتيب القضايا داخل الجملة الأم، إذًا تصبح عبارة عن متوالية من القضايا تصف سلسلة من الأحداث والوقائع المتعاقبة. وهي بذلك تشبه عبارتين مستقلتين عن بعضهما البعض كما هو في المثال التالي "احتل الرئيس صدام حسين دولة الكويت، وبعد ذلك تدخلت القوات الأممية في التراب العراقي". وفي هذا النوع من التأويل يعتبر فريجه أن الحكم المتضمن في الجملة التبعية أصبح جزءًا مكونًا ضمن البنية الدلالية العامة للجملة، بعد أن كان مقتضى في النوع الأول من التأويل. ومع ذلك فهذا الحكم هو معنى خالص لواحدة من العبارات التي تتضمنها الجملة، الذي لا يمكن التخلص منه ولو بنفي العبارة. فكل نفي يحافظ عليه؛ مثلًا نفي العبارة السابقة "لم تتدخل القوات الأممية في التراب العراقي بعد أن احتل الرئيس صدام حسين دولة الكويت" يحافظ على حكم الجملة التبعية. مما يدل على أن هذا المعنى أو الحكم هو مقتضى للجملة، لأنه ظل حاضرا في الجملة ونفيها، وذلك بناء على معيار النفي المعتمد عند فريجه لتحديد المقتضيات. ومن هنا يمكن اعتبار كلا التأويلين لا يستقيم إلا باعتبار هذا الحكم مقتضى للجملة. لكن فريجه لم يعتبره إلا في الأول. حيث يعتبر القضية التبعية لا تحقق وجودا منطقيا مستقلا، بل هي تابعة للرئيسية، وبالتالي

فهي مقتضى وليست جزءا من المضمون الدلالي. وفي هذه الحالة بالضبط ارتأى فريجه أنه من المفيد منع الوجود المنطقي عن القضية التبعية ولو كانت تحقق وجودا نحويا مجسدا داخل البنية التركيبية للجملة، مستعملا مفهوم الاقتضاء بشكل أساسي لتبرير هذا المنع، متغاضيا عن صيغة التأكيد (الإثبات والبيان) التي تحملها هذه العبارة التبعية، التي هي شرط مرتبط بالاستعمال يمكن أن يمنح معنى مستقلا للقضية¹. إن الاقتضاء استُعمل عند فريجه كوسيلة للتخلص من معنى عبارة داخل البنية الدلالية المنطقية العامة لجملة ما؛ أي إزاحة الوجود المنطقي للعبارة رغم وجودها الفيزيقي التركيبي الدلالي.

من خلال هذه الاجتهادات التي قدمها فريجه في دراساته والتي تناولت في جزء مهم منها قضية الاقتضاء، يمكن استخلاص النتائج التالية :

- الاقتضاء شرط من شروط الاستعمال المنطقي للعبارة.
 - مقتضيات عبارة ما تشكل شروط استعمالها المنطقي.
 - الاقتضاء وسيلة وآلية للحساب الدلالي والمنطقي للقضايا داخل عبارة لغوية.
 - الاقتضاء وسيلة للتخلص من القضية منطقيا بالرغم من حضورها التركيبي الدلالي.
 - الاقتضاء ليس عنصرا من عناصر المحتوى الدلالي للعبارة الضَّامَّة له.
 - النفي معيار للكشف عن مقتضيات القول، فالمقتضى حاضر في الأصل ونفيه.
 - تفسير ذلك كون الاقتضاء ليس عنصرا من المحتوى، وبالتالي فالنفي لا يمسّه.
 - واعتبارا لذلك فالأقتضاء جزء من المعنى أساسي للفهم وإن كان ليس عنصرا دلاليا.
- ويمكن صياغة تصور فريجه للاقتضاء وفق معيار النفي كالتالي :
- "إذا كانت (أ) تقتضي (ب) فإن نفي (أ) يقتضي بدوره (ب)"².
- أي إن :
- "نفي قضية ما لا يغير من قيمة صدق مقتضياتها"³.

1 Ibid, p. 32.

2 « Si A présuppose B, alors (=Non A) présuppose également B »

3 Paul larreya, *Enoncés performatifs, Présupposition, éléments de sémantique et de pragmatique*, op cit, p. 42.

مثال ذلك : العبارة "معلم الناس الخير من أهل الجنة" ونفيها "معلم الناس الخير ليس من أهل الجنة" لهما مقتضى واحد، وهو وجود شخص يعلم الناس الخير، وهذا المقتضى يبقى ثابتا صادقا رغم نفي العبارة. ويصوغ ديكرز هذه العلاقة بين معيار النفي وبين مفهوم الاقتضاء في قانون يمكن تعميمه على كل اللغات الطبيعية؛ يقول فيه: "النفي في اللغة يمس فقط المحتويات الدلالية والمعاني اللغوية المباشرة، ولا يلحق مقتضيات القول، بل يحافظ عليها"¹.

6. المقتضى والحساب المنطقي بين فريجه وراسل

ما ذكرناه سابقا يخص الاقتضاء عند تحقق المقتضى وصدقه، أما في حالة العكس فإن الأمر يطرح عدة مشاكل منطقية ودلالية شغلت المناطق وفلاسفة التحليل لمدة طويلة. فهل من الممكن في حالة عدم صدق مقتضى عبارة ما أن نخضعها للقياس المنطقي وفق قيمة الصدق؟ أم إنه من اللازم اعتبارها لا صادقة ولا كاذبة لأن مقتضاها غير متحقق؟ وهل من المقبول القول بأن العبارة "مؤلف كتاب فصل المقال تعرض لمحنة آخر حياته" غير قابلة للتقييم المنطقي وفق معيار الصدق والكذب في حالة عدم وجود شخص معين ألف كتاب "فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من اتصال"؟ وليكون الأمر كذلك لا بد من تحقق فرضيتين أساسيتين:

✓ **الفرضية الأولى:** لا بد من إخضاع هذه الجملة لحساب منطقي ينظر إليها كقضية تتكون من موضوع ومحمول. حيث يتم إسناد خاصية أو صفة معينة - يحال عليها من خلال المحمول - لذات محددة - يحال عليها بواسطة الموضوع -، ليكون المحمول في المثال السابق هو خاصية التعرض لمحنة آخر الحياة، بينما الموضوع هو شخص ما ألف كتاب فصل المقال.

✓ **الفرضية الثانية:** لا بد من القبول كذلك بأن كذب عبارة لها نفس البنية المنطقية (محمول-موضوع)، يؤدي إلى نتيجة حتمية، وهي كون الخاصية المتضمنة في المحمول لا تتعلق ولا تتلاءم مع الذات المحال عليها في الموضوع.

1 Oswald Ducrot, Dire et ne pas dire, op cit, p. 33.

« Les expressions négatives, en français, en allemand – et peut-être dans toutes les langues naturelles – s'attaquent seulement à ce qui est posé, et maintiennent le présupposé ».

إذ بمجرد القبول بهاتين الفرضيتين يصبح من الممنوع القول بأن العبارة موضوع الدرس كاذبة في حالة عدم وجود شخص أُلِف كتاب "فصل المقال"، وفي هذه الحالة لا يحيل الموضوع على أي ذات محددة. كما أنه - في نفس السياق - لا يمكننا بشكل قطعي أن نقول إن هذه العبارة صادقة، وذلك لأن كذب المقتضيات يعري القول من كل قيمة منطقية، ويمنع كل قيمة كذبا كانت أو صدقا، بل ويجعله غير قابل للتقويم¹ وفق معيار الصدق أساسا، بل ويجعل العبارة التي لا يصدق مقتضاها الوجودي غير متحققة أساسا. إن كذب المقتضيات، حسب تعبير ستراوسن، يحدث ثغرة في صدق العبارة أو ثغرة في قيمة صدقها.

هذا الحكم المتمثل في عدم إمكان تقييم العبارة في حالة كذب مقتضياتها مبني على الفرضيتين السابقتين، اللتان كانتا محط انتقاد من ديكرود الذي بين أنه ليس من الضروري استحضارهما في التحليل. حيث ابتدأ من الفرضية الأولى طارحا السؤال التالي: هل من المسلم به من وجهة نظر منطقية كون العبارات من قبيل المثال (ج) بنية موضوع - محمول؟ وهو الأمر الذي يبدو مقبولا، بل وإنه يبقى صحيحا حتى من وجهة نظر نحوية تركيبية، إذ تكون له بنية مشابهة. هذه البنية التي يمكن أن تبقى حاضرة معتبرة في كل مستويات التحليل الدلالي. لكن الاعتراض الممكن هو أن التمثيل المنطقي للعبارة من شأنه أن يعبر الاهتمام لشروط الصدق والكذب أو شروط القبول والرفض، وكذلك من شأنه أن يضع الأصبع على إمكانيات استعمال العبارة استعمالا استدلاليا منطقيا حجاجيا موافقا لأسس المعقولية البرهانية. في حين أن الأمر ليس كذلك فيما يخص باقي مستويات التحليل اللساني التركيبية أو الدلالية. وليس هناك من ضرورة تستدعي استحضار واستنساخ التمثيل المنطقي أو التوصل به في هذه المستويات التحليلية، كما يعلن عن ذلك ديكرود مقترحا رأيا مخالفا وتصورا أكثر تحررا دعا فيه إلى إمكانية إسناد أكثر من تمثيل واحد لنفس العبارة موضوع التحليل، أو اعتبار بنيات مختلفة - بما فيها البنية المنطقية - أثناء تحليل الخطاب، لكن على أساس أن نضع قوانين تضبط العلاقة بين هذه البنيات وتنظم الانتقال من واحدة لأخرى². ويمكن من خلال ذلك أن نسدن لعبارة ما بنية ليست بالضرورة على شكل موضوع - محمول، بل يمكن أن يكون التحليل بطريقة أخرى؛ وذلك مثل ما قام به راسل عندما اعتبر الجملة "ملك فرنسا أصلع" وصلا بين قضيتين. وإذا ما أسقطنا صيغته التحليلية المنطقية هذه على مثالنا موضوع الدراسة، نصل

1 غير قابل للتقويم « inévaluable ».

2 Oswald Ducrot, *Dire et ne pas dire*, op cit, p. 33-34.

إلى أن العبارة : (ج) "مؤلف كتاب فصل المقال تعرض لمحنة آخر حياته" لا يمكن أن نسند لها ضرورة بنية على شكل "موضوع - محمول" حسب اجتهادات راسل، بل يمكن أن تكون عبارة عن وصل لقضيتين هما :

➤ يوجد شخص واحد وواحد فقط هو مؤلف كتاب فصل المقال.

➤ هذا الشخص عاش محنة آخر حياته.

حيث إن القبول بهذا النموذج التحليلي المنطقي يؤدي بنا ضرورة إلى اعتبار الجملة كاذبة في حالة إذا ما كانت إحدى مستلزماتها الواقعية أو الذهنية كاذبة. تفسير ذلك، أنه في حالة عدم وجود شخص ألف كتاب فصل المقال، تكون القضية الأولى كاذبة، وذلك لغياب وعدم وجود المرجع الذي تحيل عليه. ومن هنا تكون الجملة عامة كاذبة، لأنها ضمت قضية كاذبة، أو لأن إحدى القضايا البسيطة المكونة لها كاذبة، والوصل يكذب في حالة كذب إحدى المكونات فقط. وهذا ما دعا إلى القول بأن صدق مقتضى الوجود شرط ضروري لتكون العبارة العامة الضامة للقضيتين صادقة، لكن ليس من الضروري أن يكون ذلك شرطا أساسيا ليكون للعبارة قيمة منطقية¹.

إن الكلام هنا لا يتضح إلا بالنظر في التحليل الراسلي، لقياس مدى توافقه أو تعارضه مع أوجه التحليل الأخرى. فعلى مستوى التقسيم، فالأمر لا يختلف بين راسل وفريجه في تمثيلهما للعبارة (ج)، كلاهما قسم العبارة إلى قضيتين، مع اختلاف في النظر إليهما، وتفاوت ودورهما في بناء معنى العبارة. فإذا كان فريجه ينظر إلى القضيتين باعتبارهما عنصرين مترابطين ترابطا تبعا تعالقيا، إحداهما رئيسية أساسية وجزء من المحتوى الدلالي والأخرى تبعية متعلقة بها تكمن خارج البنية الدلالية، لا يتم معنى الأولى إلا بتمام وتحقيق الثانية، يستقل السياق الدلالي لكل واحدة منهما رغم هذا الارتباط والتبعية؛ إذ تدل كل واحدة منهما بشكل منفصل على معنى خاص بها يختلف في سياقه عن معنى الأخرى، ومعنى العبارة العام لا يتم إلا بالجمع بين المعنيين، فيكون تأكيد وجود شخص ألف كتاب فصل المقال بمثابة المقتضى الضروري لتحقيق معنى القضية الرئيسة، ويكون تأكيد أنه عاش محنة آخر حياته بمثابة المقتضى. حيث يستحضر فريجه - كما رأينا سابقا - المقتضى كعنصر يسكن خارج المحتوى الدلالي للعبارة، رغم الوجود النحوي والمنطقي للقضية التبعية الحاملة للمعنى

1 Ibid, p. 34.

المقتضى، بينما راسل ينظر إلى العبارة كوصل بين قضيتين مستقلتين تمام الاستقلال، إحداهما تعبر عن وجود شخص واحد ووحيد ألف كتاب فصل المقال، والثانية تدل على أن هذا الشخص عاش محنة آخر حياته. والظاهر، أن هذا الاستقلال المعبر عنه هنا ليس إلا استقلالاً ظاهرياً وليس حقيقياً فعلياً. لأن بيان أن هذا الشخص قد تعرض لمحنة لا يستقيم إلا من خلال التعريف الذي تقدمه القضية الأولى. كما لا يمكن تناول وقبول معنى القضية الثانية في حالة كذب مضمون القضية الأولى. لذا فإعادة قراءة هذا التأصيل الراسلي بلغة منطقية يؤدي إلى اختزال صيغة التحليل السابقة في قضية واحدة، إذ يمكن إعادة صياغتها كالآتي :

➤ يوجد (م) حيث (1^و) و(2^و).

➤ (1^و) "(م) هو الوحيد الذي ألف كتاب فصل المقال".

➤ (2^و) "(م) تعرض لمحنة آخر حياته".

إذ الظاهر أن هذا التمثيل الأحادي للعبارة في قضية واحدة يبدو غير متناسب وغير متوافق مع ذلك التحليل الذي يميز بين عنصرين دلاليين متباينين، أحدهما مقتضى والآخر مقتضى. وهذا يجعل من الصعوبة الترجيح بين التمثيلين واختيار أحدهما دون الآخر، لما يطرحه كل منهما من مشاكل تحليلية :

- الاختيار الأول: يتمثل في كوننا عندما نجزم بوجود المحال عليه ونؤكد مقتضى الوجود ضمن محتوى العبارة كشرط لإفادتها وصدقها، مثل ما فعل راسل، فإنه لا يمكننا رغم ذلك أن نجعل له وضعاً خاصاً معزولاً عن السياق.

- الاختيار الثاني: يتمثل في ترتيب وضع خاص يؤكد وجود المحال عليه ويعتبر مقتضى الوجود في بناء المعنى العام، لكن مع إزاحته كلياً من المضمون الدلالي للعبارة، كما فعل ذلك فريجه.

للخروج من هذه الصعوبات التحليلية اقترح ديكر صياغة جديدة لتمثيل راسل تختزله في قضية واحدة عبارة عن وصل لقضيتين مستقلتين، وهذه الصياغة تجعل من هذا التمثيل غير عصي عن الحساب المنطقي، وتجنبه مواجهة المشاكل المنطقية الممكنة. حيث يُمْكِن حساب المحمولات الأولية البسيطة من أعمال هذا النمط من التحليل. فيكفي إعادة

صياغة مثالنا المدروس على شكل وصل بين قضيتين: (من السهل كتابتهما في حساب المحمولات).

- الأولى: "يوجد (م) واحد وواحد فقط هو الذي ألف كتاب فصل المقال".

- الثانية: "بالنسبة لكل (م)، إذا كان (م) قد ألف كتاب فصل المقال فهو قد تعرض لمحنة آخر حياته".

يحصل لدينا في هذه الحالة تمييز دقيق وصارم بين قضيتين يحقق بينهما استقلالاً تاماً على مستوى البنية. هذا الاستقلال في الحساب المنطقي يمكننا من النظر إليهما كعنصرين متباينين داخل المحتوى الدلالي العام والكلي للعبارة؛ أحدهما مقتضي والآخر مقتضى¹. ونستنتج هنا أنه عند وجود عبارتين متتاليتين ومتراپبتين في اللغة العادية، حيث لا يكون للثانية معنى إلا في حالة ما إذا كانت الأولى صادقة، فإنه من الممكن تمثيلهما منطقياً بواسطة قضيتين تستقل إحداهما عن الأخرى. ويمكن اعتماد نفس الحل عندما يتعلق الأمر بالتمثيل المنطقي لعنصرين دلاليين متباينين يرتبطان بعبارة واحدة. فعبارة "مؤلف كتاب فصل المقال" التي تعبر عن وحدة تركيبية نحوية، يمكن تمثيلها من خلال قضيتين؛ الأولى "يوجد شخص (م)"، والثانية "هذا الشخص (م) ألف كتاب فصل المقال"، وهذان عنصران دلاليان لكل واحد منهما وضعه الخاص به؛ الأول مقتضى والثاني مقتضى². ومن هنا يبدو أنه ليس من الضروري أن يكون لمثل هذه العبارات بنية منطقية من نوع موضوع - محمول. وهذا ما دعا "بول لاريا" إلى اعتبار المقاربات المنطقية للاقتضاء غير ممكنة الاستعمال - دائماً - لدراسة اللغة وللحساب المنطقي الدلالي للعبارات؛ واعتبر من سلبياتها أنها لا تسند خاصية وظاهرة الاقتضاء إلا للقضايا المكتملة البنية المنطقية أو للعبارات المركبة من قضيتين أو أكثر، في حين أن الاقتضاء قد يشمل بعض العناصر الجزئية من العبارة³، كما هو الأمر في أسماء الأعلام "ابن رشد" أو ما يقوم مقامها من أوصاف محددة "مؤلف فصل المقال" والتي تعتبر جزءاً في قضية؛ أي هي عبارة عن موضوع داخل بنية موضوع - محمول، وهي تقتضي رغم جزئيتها مقتضى معيناً.

1 Oswald Ducrot, *Dire et ne pas dire*, op cit, p. 35.

2 Ibid, p. 36-37.

3 Paul larreya, *Enoncés performatifs, Présupposition, éléments de sémantique et de pragmatique*, p. 44.

إن تحقق معنى العبارات الشبيهة بالعبارة (ج) مرتبط بتحقق المقتضى وصدقه، أما في حالة العكس فإن الأمر يطرح عدة مشاكل منطقية ودلالية. من بينها: هل يمكن قياس العبارة منطقياً وفق قيمة الصدق في حالة عدم صدق مقتضاها، أم إنه من اللازم اعتبارها لا صادقة ولا كاذبة لأن مقتضاها غير متحقق؟ وهل من المقبول القول بأن العبارة "مؤلف كتاب فصل المقال تعرض لمحنة آخر حياته" غير قابلة للتقييم المنطقي وفق معيار الصدق والكذب في حالة عدم وجود شخص معين ألف كتاب فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من اتصال؟ وهو الأمر الذي لا يبدو ممكناً إلا بتحقيق فرضيتين أساسيتين :

❖ **الفرضية الأولى:** لا بد من إخضاع هذه الجملة لحساب منطقي ينظر إليها كقضية تتكون من موضوع ومحمول، حيث يتم إسناد خاصية أو صفة معينة لمشار إليها من خلال المحمول لذات محددة يحال عليها بواسطة الموضوع. ليكون المحمول في المثال السابق هو خاصية التعرض لمحنة آخر الحياة، بينما الموضوع هو شخص ما ألف كتاب فصل المقال.

❖ **الفرضية الثانية:** لا بد من القبول كذلك بأن كذب عبارة لها نفس البنية المنطقية (موضوع - محمول)، يؤدي إلى نتيجة حتمية، وهي كون الخاصية المتضمنة في المحمول لا تتعلق بالذات المحال عليها في الموضوع.

لقد بينا، فيما سبق، أن العبارة المدروسة لا تعكس بالضرورة بنية (موضوع - محمول) وهذا مضمون الفرضية الأولى. بقي لنا أن نتأكد من تحقق الفرضية الثانية التي يمكنها أن تسعف فريجه في رأيه وتمكنه من القول بأن هذه العبارة غير قابلة للاستعمال المنطقي في حالة عدم صدق مقتضاها وكون موضوعها لا يصف أي ذات واقعية ولا يحيل على أي مرجع واقعي حقيقي؛ أي إنه لا يمكن اعتبارها لا صادقة ولا كاذبة، بمعنى أنها تكون غير قابلة أصلاً للخضوع لمعيار الصدق. ويتم اعتبار جملة ذات بنية (موضوع - محمول) كاذبة في حالة واحدة فقط وهي حالة عدم تعلق الصفة أو الخاصية - المضمنة في المحمول - بالذات أو الشيء الذي يحيل عليه الموضوع. وهذه الفرضية ليست لها القوة الحجية اللازمة، إذ يمكن استبدالها بسهولة بشرطين أساسيين لتكون العبارة (موضوع - محمول) كاذبة؛ فإما أن لا يحيل الموضوع على أي ذات معينة، وإما أن المحمول لا يتعلق بالذات المشار إليها في الموضوع، وأحد هذين الشرطين كاف ليؤدي إلى كذب العبارة. والمنطقي له الخيار حتماً بين هذا التعريف للكذب وبين ذلك الذي تسوقه الفرضية الثانية، لينتقي أدوات النفي والسلب المناسبة في اللغات

الطبيعية التي تمكن من بقاء وجود الذات المشار إليها في الموضوع واستمرار بقاء المقتضيات. لكن هل المنطقي ملزم دائما بتعقب الكذب عن طريق صيغ وعبارات سالبة أو نافية تنتهي للغة الطبيعية؟ وهل هو مجبر وملزم بأن لا يعلن حكم كذب قضية (م) إلا في حالة إذا كانت اللغة العادية تمزجها بعبارات سالبة أو نافية مثل: "من الكاذب أن تكون (م)" أو "ليس (م)" وغيرها من العبارات؟ بمعنى آخر ليس هناك شيء يلزم المنطقي بتمثل وصياغة مفهوم الكذب بالشكل الرسمي الذي تضيفه اللغة الطبيعية عليه بواسطة أدوات وعبارات محددة¹، خاصة وأن اللغات الطبيعية ليست أقل عناء فيما يخص النفي الذي يتخذ خلالها وضعاً أكثر التباساً وغموضاً.

إن النفي غامض متعدد الأوجه في اللغات الطبيعية، وهناك عدة أبحاث خُصصت لهذا الأمر؛ منها الذي ميز بين النفي الصوري والنفي التداولي (الطبيعي)، ومنها الذي ميز بين النفي الداخلي والنفي الخارجي. إذ أن العبارة التي تُنفى نفيًا خارجيًا يمكن أن نقول عنها معدومة. في حين أن العبارة التي تُنفى نفيًا داخليًا يمكن أن نقول عنها مسلوبة، لأنها تثبت الموضوع أولاً لتنفي وتسلب عنه الصفة المضمنة في المحمول. ونجد في هذا الخضم ديكرو يقيم تمييزاً بين وظيفتين أساسيتين للنفي. حيث يمكنه أن يشغل في اللغة الطبيعية وظيفتين مختلفتين تمام الاختلاف، إحداهما ذات بعد وصفي والأخرى ذات بعد ما فوق لغوي. يبدو ذلك من مقارنة العبارتين :

✓ ليس هناك سحابة في السماء.

✓ هذا الحائط ليس أبيضاً.

حيث العبارة الثانية تُستعمل نادراً لوصف الحائط، ولكنها في غالب الأحيان تستعمل للإخبار عن هذا الحائط، وللتعبير عن اعتراض على تأكيد سابق "هذا الحائط أبيض"، التي قد تقال مثلاً من طرف صباغ، بشكل ظاهر أو كمعنى مضمر فهمه المتكلم استنتاجاً فعمد إلى نفيه. وهنا يمكن القول إن النفي استُعمل استعمالاً ما فوق لغوي، حيث نفي المعنى في العبارة فقط وليس في الواقع، أي عبارة تنفي عبارة أخرى (أو معنى ينفي معنى، ويسعى في الوقت نفسه تصور جديد للحلول مكان تصور سابق)، لأن الأمر في الواقع قد يكون محط خلاف حسب درجة أو شدة البياض، بينما الأمر مختلف في المثال الأول؛ فقولنا "ليس هناك سحابة في السماء" غالباً ما يدل على وصف للسماء وبيان لحالة الجو، إنها تصف حالة في الواقع، وهي

1 Oswald Ducrot, *Dire et ne pas dire*, op cit, p. 37.

وصفية تتحدث عن شيء وتحاول أن تبني صورة واقعية عن حالة قائمة في الواقع أو العالم الحقيقي، بخلاف المثال الثاني الذي يتحدث عن نفي لمعنى قائم واعتقاد في الذهن، فهو لا ينفي صورة واقعية بقدر ما ينفي تصورا معتقدا.

بمجرد قبولنا بهذا التمييز لصيغ النفي في اللغة الطبيعية فإنه بإمكاننا تحديد آثار النفي على اقتضاءات القول. فعندما يُسْتَعْمَلُ النفي بطريقة وصفية، فإنه مما لا شك فيه أنه يحفظ ويحافظ على المقتضيات، وخاصة منها مقتضيات الوجود. فعند نفي كون ملك فرنسا أصليا، فإن ذلك يحافظ حتما على مقتضى كون هذا الشخص موجودا. ونفس الأمر عندما أقول "مؤلف كتاب فصل المقال لم يعيش محنة آخر حياته"، فإن ذلك يحفظ معنى وجود هذا الفيلسوف. لكن الأمر يختلف عندما نتناول استعمال النفي في بعده ما فوق لغوي، فمن أجل إقناع شخص ما بأن الصلح لا يتنافى مع النجاح، أؤكد له أن ملك فرنسا أصلي. ويمكن لهذا المتلقي الرد على ذلك من خلال بيانه أن ملك فرنسا لا يمكن أن يكون أصليا، لأنه لا يوجد أصلا ملك لفرنسا؛ حيث النفي لم يتوجه للصفة وإنما توجه للوجود الفعلي لموضوع الوصف¹. وقد اعتُبر الاقتضاء في المنطق والفلسفة التحليلية هو ذلك الشيء الثابت بين الجملة ونفيها.

للإشارة هنا فإن طبيعة الأمثلة المدروسة في هذه الأبحاث المنطقية لحساب الدلالة قد لقيت معارضة من البعض، فهذا ديكرو يوجه نقدا منهجيا لهذه العبارات، التي ارتبطت بذوات وأسماء من المستبعد أن يشكل وجودها موضوعا للمناقشة (مثل ملك فرنسا وكيبيلر)، ويقترح بدل ذلك اختيار أمثلة أكثر حيادية غير ملزمة للمتلقي باعتقاد معين².

خاتمة :

وختاما يمكن القول: إن الإرهاصات البحثية المنطقية الأولى للاقتضاء بشكل منهجي منتظم قد انطلقت في مقالت فريجه "المعنى والإحالة"³، إذ استعمل هذا المفهوم لغاية محددة، وهي التمكن من جرد محتويات خارجية عن الدلالة الخالصة للعبارة، والمرتبطة بشكل خاص بشروط وظروف التلفظ، حيث لم يظهر الاقتضاء إلا باعتباره وسيلة وأداة لتجاوز المعنى الحرفي للجملة، والبحث خارجه وسط ظروف الاستعمال عن عناصر دلالية أخرى.

1 Ibid, p. 38.

2 Ibid, p. 39.

3 - Gottlob Frege, « Sinn und Bedeutung », article de 1892, Zeitschrift für philosophische kritik ; pp. 25-50. Repris dans Funktion, Begriff, Bedeutung, Göttingen, 1962. Traduit en français dans Ecrits logique et philosophiques, Editions du Seuil, Paris, 1971, sous le titre « sens et dénotation ».

1. Ducrot Oswald, *Dire et ne pas dire*, Hermann, Paris, 2ème Edition, 1980 (première édition 1972).
 2. Frege Gottlob, « Sinn und Bedeutung », article de 1892, in *Zeitschrift für philosophische kritik*, 25-50. Repris dans *Funktion, Begriff, Bedeutung*, Göttingen, 1962. Traduit en français dans *Ecrits logiques et philosophiques*, Editions du Seuil, Paris, 1971, sous le titre « sens et dénotation », Les pages
 3. Galmiche Michel, « les ambiguïtés référentielles ou les pièges de la référence », in *langue française*, N° 57, 1983, Les pages
 4. kleiber Gorges, « sens, Référence et existence : que faire de l'extra-linguistique ? », in *langages*, N° 127, 1997. Les pages
 5. Ladrière Jean, « langage scientifique et langage spéculatif », in *Revue Philosophique de Louvain*, Quatrième série, Tome 69, N° 1, 1971, Les pages
 6. larreya Paul, *Enoncés performatifs, Présupposition, éléments de sémantique et de pragmatique*, Edition Fernand Nathan, 1979.
 7. Récanati François, *La transparence et l'énonciation, pour introduire à la pragmatique*, Edition de Seuil, Paris, 1979.
 8. Searle J.R., *Les actes de langage, Essai de philosophie du langage*, Traduction française par Hélène Pauchard, Hermann, Paris, 1972.
1. الباهي حسان، الدلالة والإحالة، ضمن مجلة دراسات سيميائية أدبية لسانية، ع. 13، 1988، المغرب، الصفحات من ؟ إلى ؟
2. جميل عصام زكريا، اتجاهات معاصرة في نظرية المعرفة، دار المسيرة، الأردن، 2012م.

RIVAGES

Revue scientifique à comité de lecture

N° 3-2019

Revue semestrielle, scientifique à comité de lecture, éditée par la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Université Cadi Ayyad – Marrakech - Maroc

Directeur

Doyen de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines
Abderrahim BENALI

Coordination générale

Jamal RACHAK

Comité Scientifique

GRAVARI BARBAS Maria, IREST, Université Paris 1 Panthéon-Sorbonne, France, **ELLOUMI Mohamed**, INRAT, Tunisie, **LAOUINA Abdellah**, CERGéo, Université Mohamed V Rabat, **DEBARBIEUX Bernard**, Université de Genève, Suisse, **NAVARRO PALAZON Julio**, Escuela de Estudios Arabes des Granada, CSIC, Espagne, **SKOUNTI Ahmed**, Institut National des Sciences de l'Archéologie et du Patrimoine, Rabat, **GIRAUT Frédéric**, Département de Géographie, Université de Genève, Suisse, **HERNANDEZ ARMENTEROS Salvador**, Universidad de Granada, Espagne, **BOUBRIK Rahal**, Département de Sociologie, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Université Mohamed V de Rabat, **TOZY Mohamed**, UMRVIP et Sciences po, Aix en Provence, France, **PULVAR Olivier**, Université Antilles-Guyane, Centre de Recherche sur les Pouvoirs Locaux dans la Caraïbe – CNRS UMR 8053, **HILLALI Mimoun**, Institut Supérieur International de Tourisme, Tanger, Maroc, **PERALDI Michel**, directeur de recherche au CNRS et Centre Jacques Berque pour le développement des Sciences Sociales à Rabat (Maroc), **BOUMAZA Nadir**, Université Pierre MENDES France- Grenoble 2, **LANDEL Pierre – Antoine**, CERMOSEM, UJF, Mirabel – France, **PECQUEUR Bernard**, Institut de Géographie Alpine, PACTE (UMR CNRS 5194 – Université J. Fourier, Grenoble – France).

Comité de Rédaction :

Abderrahim BENALI - Jamal RACHAK - Khadija ZAHI- Mohamed MOUHOUB
Said BOUJROUF - Tourya BOURKANE.

Adresse

Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, B.P. 3737
Amerchich – Marrakech 40000 Maroc
Site web. <http://www.flm.uca.ma.ac> - Email : revueflm@gmail.com
Tél. 00212524302742 - Fax 00212524302039

Dépôt Légal : 2018PE0010

ISSN : 2605-6410

Le tableau en couverture est de l'artiste peintre Mahi Binebine.

Les contenus des textes publiés dans la revue n'engagent que leurs auteurs.



جامعة القاضي عياض
UNIVERSITÉ CADI AYYAD

كلية الآداب والعلوم الإنسانية
Faculté des Lettres et des Sciences Humaines

Revue des Sciences Humaines

RIVAGES

Revue scientifique à comité de lecture



N° 3 - 2019